

اقتصاد

عصام شلهوب

آلان عون: قانون الشراء العام يضبط الإنفاق
مفتاح للإصلاحات الجوهرية وعودة الثقة

قانون الشراء العام الذي لا يزال مشروعا، هو احد مرتكزات الإصلاح وقطع دابر الفساد. إلا ان اقراره يواجه لكي يصبح نافذاً، عدم وجود حكومة تتقدم به، فوقعه النائب ياسين جابر وقدمه مجددا كإقتراح قانون. لكنه يصطدم بعرقلة تقديمه الى اللجان بسبب اشكالية تتمثل بالغائه في ادارة المناقصات، واعطاء كل وزارة وادارة وبلدية صلاحية اجراء المناقصات

على التخفيف بطريقة مهمة جدا في مكافحة الفساد. اما الغاء الفساد في المطلق، فنحن نأمل في الوصول الى تحقيقه، خصوصا وان مكافحته تكون تدريجية، لانها في لبنان كمثل الذي يحفر الجبل بالابرة. لكن من الضروري البدء من مكان ما، وهذه الخطوة نوعية ومتقدمة في المعركة ضد الفساد والهدر، من خلال ضبط انفاق الدولة على مشاريعها الاستثمارية ومشترياتها الادارية.

■ الا تعتبر ان الالم من اقرار القانون التزام السلطة التنفيذية تطبيقه في ضوء سوابق عدم تطبيق عدد كبير من القوانين المهمة؟
□ اخذنا في الاعتبار هذا الشق من الموضوع، لذلك وضعنا ضمن مشروع القانون بنودا تصبح نافذة فوراً من دون الحاجة الى السلطة التنفيذية. ثمة قوانين تحتاج الى مراسيم تطبيقية، وبسببها اصبحت عالقاً اليوم. بالطبع هناك حد ادنى مطلوب من السلطة التنفيذية القيام به. من واجب المجلس النيابي بصفته سلطة رقابة، الضغط على الحكومة للقيام بواجباتها.

■ العين الدولية التي اشترت اليها تركز على موضوع الشراء العام الذي وصل سابقا الى نحو 2 مليار دولار، والجميع يعرف اهمية هذا القانون. فلماذا يسعى البعض في اللجنة النيابية التي تدرس المشروع الى اتمام سياسة المحاصصة السياسية في العملية؟
□ لم اشعر بهذا التوجه، خصوصا وان النواب المشاركين في اللجنة ينتمون الى جميع الكتل النيابية والنقاش تقني صرف ولا خلفيات له. اما اذا كان هناك من يضم بعض الخلفيات فهذا امر

المسبقة او الرقابة. كل ما يتعلق بهذا الموضوع من آلية ومسارات للتزيمات، ستكون عصرية تسمح بالمنافسة وتقديم السعر الافضل للدولة اللبنانية، وتمنع كذلك التواطؤ والتسريبات التي تجري بين الجهات الشارية الموجودة داخل الدولة وبين القطاع الخاص الذي يشارك في المناقصات. هذا الموضوع كان من مقررات مؤتمر سيدر الذي وعد بمليارات الدولارات وطلب عدم استعمالها في شكل ملتبس، كما حصل لمليارات الدولارات التي منحت سابقا. لهذا السبب يندرج هذا المشروع على رأس الشروط التي وضعت في مؤتمر سيدر او في الورقة الفرنسية التي قدمت خلال الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمسؤولين السياسيين في قصر الصنوبر في بيروت، في اطار المبادرة الفرنسية، وهو جزء من سلة النقاط التسع. المشروع مهم واساسي ويتحكم بمليارات الدولارات التي يفترض ان تنفق على كل المشاريع التي يمكن تنفيذها في المرحلة المقبلة، اذا ما تم الاتفاق عليها.

■ انطلاقا من تجارب الماضي، هل يساعد القانون على التصدي لكل الثغر التي ساعدت على وجود الفساد؟

□ علينا اولاً وضع الضوابط والآليات وكل ما هو مطلوب من اجل تحقيق هذا الهدف، لذا لا يمكن الحكم مسبقاً على التنفيذ، بل يجب ان يؤدي الى تحقيق افضل منافسة ممكنة وافضل الاسعار للدولة اللبنانية، ومن ثم قطع الطريق على ابواب الفساد التي يلجها البعض. اعتقد ان هذا القانون يشكل انطلاقة نوعية في حال اقراره وتطبيقه كما يجب، فتصبح حوكمة عملية الشراء العام اكثر ضبطاً. هذا الامر يساعد

هذا المشروع الذي اعده معهد باسل فليحان، تتوافق آليته مع المعايير العالمية. لكن هذه الآلية وبحسب مرجع قانوني، هي التي تسبب الفساد فعلياً في المناقصات ودفاتر الشروط، بينما عندما تذهب دفاتر الشروط والمشاريع الى ادارة المناقصات، تكون مراقبتها اكثر فاعلية. وكشف هذا المرجع ان لا توافق حول هذه الآلية، فهناك جهات ترفضها واخرى موافقة عليها وتسوّق لشفافيتها ومكافحتها للفساد.

في الخلاصة، المشكلة الحقيقية لا تكمن في القوانين القائمة او ضرورة تطويرها، بل في عدم احترام القوانين النافذة، مثل قانون المحاسبة العمومية وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اذ ترفض بعض الوزارات الركوز الى هذه القوانين التي تمثل الطريق الصحيح الى الإصلاح والى تعزيز الاستثمارات ومدادخيل الخزينة وهو الاقتصاد.

"الامن العام" تحدثت الى النائب آلان عون عن هذا المشروع وآليته، علماً ان ابرز ما فيه انه ينص على انشاء هيئة الشراء العام لاضفاء مزيد من الاستقلالية.

■ ما هي اهمية مشروع قانون الشراء العام وهل اصبح اكثر من ضرورة؟

□ تكمن اهمية الموضوع في انه يعيد النظر في كل المنظومة الشرائية للدولة اللبنانية، خصوصا واننا في بلد يعاني هذا الكم من الفساد والتلاعب بمشاريع المناقصات العامة، علماً ان لدى الخارج مأخذ وعدم ثقة في اداء لبنان في هذا المجال. عندما نتحدث عن الإصلاحات الجوهرية، فان مفتاحها الاساسي هو الذهاب الى مشروع الشراء العام لوضع الضوابط اللازمة، ولاغلاق ابواب الفساد سواء لجهة التواطؤ او التزام الشروط



النائب آلان عون.

غير ظاهر، علماً ان الجميع يمتنعون عن ادخال السياسة في دراسة المشروع. لا اريد ان يدخل الشك في هذا الامر.

■ لكن من ضمن الاشارات التي يمكن ان تدخل على هذا التوجه هو عملية تعديل الكيان القانوني للمشروع، اي اعتماد هيئة الشراء العام بدلا من ادارة الشراء العام التي كانت وردت في المشروع. فما هي خلفيات هذا التغيير؟

□ هدف التغيير هو اعطاء استقلالية، لأن الهيئة تتمتع بصلاحيات وشخصية معنوية مستقلة، بينما الادارة هي جزء من وزارة او جهاز عام. هذه الاستقلالية لا تعني خلفية سياسية بل العكس.

■ الا يعتبر تعيين اعضاء الهيئة محاصصة خصوصا وان التعيين لن يتم وفق قانون الموظفين؟

□ آلية التعيين لا تزال قيد الدرس ولم تقر بعد. لكن من الطبيعي ان يخضع الموضوع لمنطق التعيين المتبع اليوم في ادارات الدولة. في المحصلة، على مجلس الوزراء تحمل مسؤوليته تجاه الموضوع لأن من المنطقي وجود من يتحمل مسؤولية هؤلاء الاشخاص الذين يتولون مسؤولية هذه الهيئة، وعندما يتخذ قرار التعيين باكثرية الثلثين. لذلك، من المفترض ان لا يكون القرار احاديا وينحصر برئيس الحكومة.

■ هل نجحت ادارة المناقصات في عملها؟
□ لا استطيع ان اقيّم عمل ادارة المناقصات، فهناك قضايا نجحت فيها واخرى لم تنجح في تنفيذها. لا املك رأياً نهائياً لعملية التقييم، لكن فكرة مشروع القانون هي لتحسين نظام المشتريات والاستفادة من التجربة السابقة، بسيئاتها وحسناتها، والبناء عليها. ما قمنا به هو تطوير لهذا النظام الذي في مكان وظرف ما، لم يعد يلبي طموح الدولة العصرية والمعايير الدولية التي طرأت اليوم على انظمة الشراء العام عالمياً.

■ هل تخاف من ان تصبح الهيئة مثل بقية الهيئات الناظمة التي ضاعت وخضعت للمحسوبيات؟
□ الخوف غير موجود، لانها ستكون هيئة ناظمة ومشرفة على تطبيق القواعد والمعايير ولن تحل مكان الجهة الشارية. لقد تم تغيير النظام، فهي ستكون هيئة ناظمة ولن تقوم بكل المشتريات. ستؤدي هذا الدور تحديدا كهيئة ناظمة، ولن تحل محل الجهات الشارية، ايا تكن هذه الجهة، وزارة او ادارة عامة او بلدية وغيرها.

■ من يضمن عدم تدخل السياسيين او المسؤولين في عمل هذه الهيئة؟

□ الوزارات والادارات هي التي ستقوم بعملية الشراء. هذا الامر لن يتغير، لذا يمكن ان يبقى تدخل الوزراء ضمن نطاق وزاراتهم. لكن الالم هو عندما تضع نظاما ينص على مثل هذا النوع الصارم من الرقابة والحوكمة والضوابط، تكون قد منعت التلاعب من قبل من يريد ذلك.

■ تعد منظومة الشراء العام في لبنان ذات جودة متدنية، كيف يمكن تجنب ذلك اليوم والخروج منها؟

□ لا املك كل المعطيات لبدء رأيي حول اداء منظومة الشراء السابقة. لكن في بلد لديه هذا الكم من الفساد، يبدو ان هناك خلافاً في هذه المنظومة سمح بوجود الفساد من دون اتخاذ اي اجراءات رادعة.

■ وتبقى الامور كما هي؟
□ كلا طبعاً، لأن جهاز ادارة الهيئة لن يضم موظفي ادارة المناقصات، بل هناك موظفون اخرون.

مشروع الشراء العام يحارب الفساد ويشكل جزءاً من السلة الفرنسية

■ ماذا عن الاقتراح الذي ينص على ان يسمى وزراء المال والاقتصاد والعدل ممثلي هذه الوزارات ضمن الهيئة؟
□ هذا الاقتراح قدم من البعض لكنه سقط. لن يكون هناك اي ممثل لأي وزارة ضمن هيئة الشراء العام، لانها ستكون مستقلة تماماً. لقد تم حسم هذا الموضوع نهائياً.

■ هل ستشرف هيئة الشراء العام على ادارة المناقصات؟
□ طبعاً، وستنتقل موظفو ادارة المناقصات الى الهيئة.

■ هل يمكن القول ان عملية الشراء بالتراضي انتهت؟
□ موضوع الشراء بالتراضي وفق معايير وشروط محددة وضيقة جدا وارادة في مشروع القانون.